The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمـــــــة

السيد محمد بن عيسى

وزير الشؤون الخارجية والتعاون

في الدورة الستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، 20 شتنبر 2005

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئ الوفد المغربي بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم كامل النجاح في هذه المهمة السامية. كما أود أن أعبر لسلفكم السيد Jean PING ، وزير خارجية جمهورية الغابون الشقيقة ،عن خالص شكرنا وبالغ تقديرنا للجهود الحثيثة التي بذلها خلال رئاسته للجمعية العامة وللإعداد الجيد لاجتماع القمة المخلد للذكرى الستين لتأسيس منظمتنا وتوفير الظروف الضرورية لإنجاحها.

كما أود أن أشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تطوير آليات المنظومة الأممية وهياكلها وتطوير فعاليتها.

السيد الرئيس،

لقد شكل اجتماع القمة الذي انعقد الأسبوع الماضي، حدثا بارزا في تاريخ الأمم المتحدة وعلامة متميزة في مسار عمل المنظمة، ليس فقط بالنظر إلى عدد الشخصيات المرموقة المشاركة في هذا الاجتماع، ولكن اعتبارا أيضا لمضمون إعلان القمة الذي تم اعتماده بفضل مجهودات الجميع.

وفي هذا السياق فإن المملكة المغربية تثمن الاقتراحات التي تقدم بها السيد الأمين العام لضمان متابعة تطبيق الالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية بخصوص التنمية.

إن إعلان القمة، ولو أنه لم يرق إلى تطلعاتنا، فإنه أعاد التأكيد على الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا دوليا ورسم الطريق لتعزيز دور المنظمة وتفعيل أداءها وتكييفها لمواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها التحولات الدولية.

إن تطوير هياكل المنظمة لا يعني بالضرورة فشل الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها وإنما هو في الواقع استجابة لمتطلبات الوضع الدولي الجديد، الذي يفرض تحيين بعض آليات العمل وتطويرها حتى تساير التحولات التي تمر بها العلاقات الدولية.

غير أن نجاح هذا المسعى، يتطلب التحلي بالإرادة السياسية القوية ووضع آليات للمتابعة الدقيقة للتنفيذ من جهة، كما يستلزم، من جهة أخرى، الحفاظ على الطابع الشمولي لمشروع إعادة الهيكلة من خلال التطبيق الكامل والمتوازن لمختلف التوصيات وتعزيز آليات التنفيذ عن طريق رسم استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية لبلوغ الأهداف المرسومة في إعلان القمة.

ومن جانبها فإن المملكة المغربية تعرب عن استعدادها التام للإسهام في تفعيل التوصيات المنبثقة عن القمة، والمشاركة في المجهود الدولي الرامي إلى بلوغ أهداف الألفية. وقد انخرطت المملكة المغربية في هذا السياق من خلال اتخاذ مجموعة من المبادرات الوطنية الاستباقية، سواء منها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وإقامة مجتمع تضامني وحداثي تطلع فيه المرأة بدور فعال في التنمية، أو تلك المرتبطة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلنها جلالة الملك محمد السادس في 18 ماي المنصرم والتي تعبر عن رغبة المغرب في إرساء أسس نموذج تنموي يقوم على المزاوجة الخصبة بين منطق التحديث والدمقرطة والانفتاح الاقتصادي وبين متطلبات التحسين المطرد لمؤشرات التنمية البشرية، في إطار روح المشاركة الجماعية والتضامن وتكافئ الفرص وتعميم المعرفة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

السيد الرئيـــس،

لقد ساهم طي صفحة الخلافات الإيديولوجية وبزوغ نظام عالمي جديد في إذكاء وعي المجموعة الدولية بضرورة التصدي للتحديات التي يواجهها العالم والناتجة عن تفاقم آفة الإرهاب وانتشار الفقر والأمية والتخلف، وتفشي المجاعة والأوبئة الفتاكة وتدفق اللاجئين الفارين من ويلات الحرب والدمار وتنامي الصراعات العرقية والطائفية والدينية والنزعات الانفصالية.

فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ازداد وعي المجموعة الدولية بمخاطر الإرهاب وضرورة مكافحته بكل الوسائل المتاحة ومعالجة أسبابه ودوافعه. وقد اندرجت المملكة المغربية، التي اكتوت بنار الإرهاب، في المجهود الدولي وساهمت وطنيا وجهويا ودوليا في وضع الترسانة القانونية والترتيبات العملية لوضع حد لهذه الآفة.

وستستمر المملكة المغربية خلال هذه الدورة في الإسهام في المجهودات الهادفة إلى اعتماد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، تكميلا للمجهودات التي بذلتها من أجل اعتماد الاتفاقية بشأن مكافحة الإرهاب النووي.

أما بخصوص التحديات المرتبطة بالتنمية فإن قارتنا الإفريقية تبقى القارة الوحيدة التي لن يكون بإمكانها بلوغ أهداف الألفية في الآجال المحددة، إذا لم تسارع المجموعة الدولية إلى مساعدتها على الوجه الأكمل. وفي هذا السياق فإن الدول الإفريقية تقر بضرورة الاعتماد ،أولا وقبل كل شيء، على طاقاتها الذاتية البشرية منها والمادية.

غير أن الإقلاع الاقتصادي للقارة الإفريقية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق شراكة فعلية وواقعية، تساهم فيها كل الأطراف المعنية سواء منها الدول المانحة أو المنظمات الدولية والإقليمية، شراكة حقيقية تقوم على أسس مندمجة ومستدامة وتسخر كل آليات التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب.

ووعيا منه بضرورة التصدي جماعيا للمعضلات التي تعاني منها قارتنا الإفريقية، فإن المغرب كان دائما سباقا إلى دعم وتأييد كل المبادرات التي من شأنها أن تخرج شعوب القارة من هذا النفق المظلم. فقد أعلن المغرب وفي أكثر من مناسبة، عن دعمه الكامل والقوي لمبادرة النيبـاد، باعتبارها خطة متكاملة ومندمجة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتئت تعاني منها دول القارة منذ بزوغ فجر الاستقلال.

ومن جهة أخرى، يحرص المغرب على المساهمة وبشكل مستمر في الحد من النزاعات في القارة الإفريقية من خلال تقريب وجهات النظر بين الأطراف في النزاع وتوطيد أواصر الأخوة وحسن الجوار بين دول غرب إفريقيا، أو من خلال مشاركة القوات المسلحة الملكية المغربية في عمليات حفظ السلام الأممية بالقارة الإفريقية.

ويسعدني هنا أن أعبر عن ترحيب المملكة المغربية بقرار الدول المصنعة إلغاء ديون الدول الإفريقية الفقيرة. واسمحوا لي هنا بالتذكير بأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس كان سباقا لاتخاذ هذه البادرة حيث أعلن جلالته خلال أول قمة أورو-إفريقية في القاهرة عن إلغاء ديون الدول الشقيقة وفتح أسواقه أمام بضائعها وإعفائها من الرسوم الجمركية.

السيد الرئيـــس،

إن نجاح الإقلاع الاقتصادي لإفريقيا يبقى رهينا بنجاح الاندماجات الإقليمية في مختلف مناطق القارة. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية تؤمن بأن تفعيل الاتحاد المغاربي حتمية سياسية وضرورة اقتصادية وحقيقة تاريخية تتمشى مع طموحات شعوب المنطقة وتتجاوب مع تطلعات شركائنا بدأ بدول الجوار المتوسطي التي نعمل على إثراء شراكتنا معها وإعطائها نفسا جديدا في أفق الاحتفال بالذكرى العاشرة لمسلسل برشلونة.

ولكل هذه الأسباب تواصل المملكة المغربية بذل جهودها من أجل تفعيل آليات هذا الاتحاد ورفع العراقيل التي تقف أمام انطلاقته على أسس سليمة وبناءة وهادفة.

وفي هذا السياق يجدد المغرب التزامه بالعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي وممثله الخاص ومع باقي الأطراف المعنية من أجل الخروج من الطريق المسدود الحالي والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. هذا النزاع الذي تستدعي طبيعته الجيوستراتيجية بين دولتين شقيقتين وجارتين، المغرب والجزائر، انخراط إخواننا في الجزائر في حوار جدي وبناء من أجل وضع حد نهائي له.

وقد أوضح صاحب الجلالة الملك محمد السادس بهذا الصدد في خطاب العرش الأخير "استعداد المغرب للدخول في مفاوضات جادة لإيجاد حل نهائي يحظى بتأييد الأمم المتحدة ويمنح لسكان الأقاليم الجنوبية، حكما ذاتيا في إطار السيادة والوحدة الترابية والوطنية للمملكة".

وفي انتظار اندماج الجميع في التفاوض على هذا الحل النهائي يبقى من الضرورة الملحة استكمال معالجة الجانب الإنساني عن طريق الكشف عن مصير كل المفقودين والسجناء المغاربة الذين لم تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الاتصال بهم أو معرفة مكان اعتقالهم، والسماح للمندوبية السامية للاجئين بالقيام بإحصاء حر ونزيه، للمواطنين المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف بالجزائر، ورفع القيود عنهم وتمكينهم من ممارسة حقهم في العودة إلى وطنهم الأم.

السيد الرئيـس،

إن رصيد الأمم المتحدة في مجال المحافظة على الأمن والسلم العالميين أكثر من مشرف حتى وإن لم تتمكن بعد من وضع منظومة مندمجة وفاعلة للأمن الجماعي كما توخى ذلك الآباء المؤسسون لمنظمتنا، إذ لا يمكن لأي كان أن ينكر إسهام المنظمة في تجنيب العالم لحروب كونية دامية وتجنيبه ويلات مواجهات نووية أو بيولوجية، من خلال وضع أنظمة دولية لنزع السلاح والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية وكذا تراكم تجربة قل نظيرها في مجال عمليات حفظ السلام.

غير أن المنطقة العربية، التي مازالت تشهد استمرار أزمات مزمنة وأخرى حديثة لا تقل عنفا ودمويـة، تتطلع إلى أن تسهم الأمم المتحدة، إلى جانب فاعلين دوليين وإقليميين آخرين، في حل هذه الأزمات.

وفي هذا الصدد فإن بصيص الأمل الذي برز في منطقة الشرق الأوسط ليدفعنا إلى تفاؤل حذر نرجو أن تزكيه خطوات جدية وشجاعة تساهم في إحياء عملية السلام وإعادتها إلى سكتها الصحيحة.

وقد رحب المغرب في حينه بدخول قرار الانسحاب من قطاع غزة حيز التنفيذ واعتبره قرارا هاما وإيجابيا في اتجاه استكمال تنفيذ خارطة الطريق.

والمملكة المغربية التي حرصت على الدوام على الإسهام بشكل فعال في مد جسور التواصل والحوار بين شعوب منطقة الشرق الأوسط، لتجدد الإعراب عن انخراطها الفاعل، للدفع قدما بمسلسل التسوية السلمية وإيجاد حل نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي، وإقرار سلام دائم وشامل ونهائي بمنطقة الشرق الأوسط عبر إعادة تفعيل خارطة الطريق وضمان قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية السورية واللبنانية المحتلة.

وقد جدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، عزمه على مواصلة جهوده من أجل مساندة كل جهود السلام، وكذا العمل على الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف، وصيانتها كفضاء للتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث.

أما بخصوص الوضع في العراق الشقيق، فـإن المملكة المغربية تثمن الجهود الحثيثة والمتواصلة المبذولة من أجل إعادة الأمن والإستقرار وإعادة الإعمار، وتتابع بكل اهتمام العملية السياسية؛ وتؤكد على ضرورة مشاركة جميع أبناء العراق في بناء الدولة العراقية الحديثة وإقامة مؤسساتها الديموقراطية، والحفاظ على وحدة العـراق. والمجتمع الدولي مدعو لمساعدة العراق على الخروج من أزمته الراهنة وتوفير كل ظروف الإستقرار واستتباب الأمن.

السيد الرئيس،

إن تأهيل منظمة الأمم المتحدة لرفع تحديات القرن 21 ستلزم، إضافة إلى إعادة هيكلة أجهزتها وتحيين اختصاصاتها وتفعيل أدوات عملها، استرجاع المنظمة لدورها الريادي والطبيعي كإطار للحوار البناء وكمجال للنقاش الخلاق بين مختلف التيارات الفكرية والتوجهات الدينية والحضارية.

وفي هذا الإطار، فإن المغرب يثمن قرار الأمين العام خلق فريق رفيع المستوى للحوار بين الديانات والثقافات وللتأسيس لنظام حضاري دولي قائم على التعايش والتسامح، داعم للتنوع المثري ومسهم في توحيد الأهداف والرؤى من أجل الإسهام في مواجهة التحديات الكونية.